المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

13/12/2013

الصبار لمعطل:بأي حق تقتحم مؤسسات عمومية وتحتجز موظفين

هذا ما قاله محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، خلال لقاء تواصلي عقدت بمقر حزب الاستقلال، وأضاف إنه يجب مراجعة ثقافة الاحتجاج وضرورة تحلي المحتجين بالنضج والوعي حتى لا يتجاوزوا حدودهم، وهو نفس الوعي الذي ينبغي أن تتحلى به القوات العمومية حتى لا تفرط في استعمال العنف.

وقالت "الأخبار" التي أوردت هذا الخبر في عدد الجمعة 13 دجنبر أن أحد المعطلين خاطب الصبار حول لجوء القوات العمومية للعنف لتفريق المعطلين، فرد الصبار:"بأي حق تقوم أنت الذي تحتج وتطالب بالشغل، باحتلال مقر حزب معين، وبأي حق تقتحم مؤسسات عمومية وتحتجز موظفيها داخلها".

http://www.febrayer.com/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B7%D9%84-%D8%A8%D8%A3%D9%8A-%D8%AD%D9%82-%D8%AA%D9%82%D8%AA%D8%AD%D9%85-%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%85%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%B2-%D9%85%D9%88%D8%B8%D9%81%D9%8A%D9%86_a36791.html

السلفية بين أحضان الوطن .. السلفية بين تطرفين

بعد أحداث الحادي عشر من شتنبر 2001، وعلى إثر التفجيرات الإرهابية الأليمة التي شهدتها مدينة الدار البيضاء ليلة 16 ماي 2003، ومنذ ذلك التاريخ ألقي القبض على عدد كبير من المحسوبين على التيار السلفي بالمغرب، ولازال حوالي 600 منهم رهن الاعتقال.

وقد أثارت ظروف محاكماتهم واعتقالهم انتباه العديد من التقارير الحقوقية والدولية ولازالت العديد من الملاحظات تثار إلى اليوم..

العارفون بالخريطة الفكرية للتيارات السلفية والتمايزات القائمة بينها، يدركون جيدا أن قلة منهم صرحت ولازالت متشبتة بمواقفها بأنها تؤمن بالعنف ضد الدولة ومؤسساتها، وهناك فئة أخرى أقدمت على مراجعات داخل السجن وقامت بتدقيق العديد من مواقفها التي تهم الدولة والمجتمع، وهناك فئة ثالثة ذهبت ضحية الصدمة التي أصابت المجتمع والدولة، واعتقلت بطريقة عشوائية.

المشكلة التي تطرح بالنسبة للتيار السلفي عموما، ليست مرتبطة بمعالجة مخلفات 16 ماي وما بعدها، ولكن هناك مشكلة أكبر ترتبط بالحاجة إلى إدماج الحالة السلفية بتعبيراتها المختلفة في الحياة العامة، وتجاوز النظرة النمطية التي يروج لها البعض ويصنفها كمجموعات "غريبة" غير قابلة للاحتضان داخل فضاء للعيش المشترك..ونزع فتيل التوتر مع هذا التيار وفق رؤية استباقية..

وفي هذا السياق تبلورت مبادرة إنسانية من طرف ثلاث جمعيات حقوقية "منتدى الكرامة لحقوق الإنسان" و" جمعية الوسيط من أجل الديموقراطية وحقوق الإنسان" و"منظمة عدالة من أجل محاكمة عادلة" بالإضافة إلى فاعلين من مشارب سياسية مختلفة بهدف العمل على خلق فهم مشترك لمختلف الإشكاليات العالقة ذات الصلة بالحالة السلفية، في أفق تقليص التوترات والتقاطبات الفكرية الحادة داخل المجتمع، والتحفيز على الإدماج الإيجابي لها في الحياة العامة.

أصحاب هذه المبادرة يرون بأن الهدف الرئيس لها يتمحور حول رسم خارطة الطريق بشأن محاولة إيجاد تسوية شاملة ومتعددة المستويات ومتوافق عليها بخصوص السلفيين المعتقلين في إطار قانون مكافحة الإرهاب، وهي خارطة الطريق التي ينبغي أن تكون تتويجا لمسار تشاوري بين مختلف الفاعلين المعنيين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بتدبير هذا الملف، على مستوى الدولة من وزارات ومؤسسات وطنية ذات صلة بالملف، وعلى مستوى الفاعلين بالأحزاب السياسية، والهيئات العاملة في مجال حقوق الإنسان والحكامة السياسية، وكذلك على مستوى التيار السلفي، من سلفيين شيوخ وتعبيرات وممثلي المعتقلين ضمن هذا التيار.

وتعتبر المبادرة أن عملها ينبغي أن يكون على مستويات أربع: العمل على التأسيس لسياسة تصالحية لتصحيح الوضع المتوتر بين الأطراف ذات الصلة بهذا بالملف؛

السعي لإطلاق سراح معتقلي السلفية ممن لم يتورطوا في العنف أو في جرائم دم؛

تمتيع باقي المعتقلين، على مستوى وضعيتهم بالسجن، بالحقوق والواجبات كما هي متعارف عليها في القانون وفي المعايير الدولية ذات الصلة؛

إعمال مبدأ التأهيل الاجتماعي والمصالحة، مع المعتقلين السلفيين المفرج عنهم.. وتوفير الدعم في اتجاه الاندماج في الحياة العامة.

وإذ يشكل المستوى الإنساني أساس هذا المبادرة التي تندرج في منطق أشمل يهدف إلى إيجاد تسوية لمشكل المعتقلين السلفيين، فإن المسار التشاوري في حد ذاته يبقى أساسيا ومفيدا، لأنه يمكن الجميع من تبني وممارسة الحوار المتعدد والمتنوع المستويات عبر حالة محددة هي "الحالة السلفية.

وفي هذا السياق عقدت لقاء تشاوريا بحضور الجمعيات الحقوقية ومؤسسات وطنية معنية بحقوق الإنسان ومعتقلين سابقين وعائلات معتقلين وبعض شيوخ السلفية، كما قامت بعقد لقاءات مع **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان ووزارة العدل والحريات ورئاسة الحكومة..

هي مبادرة نابعة من حس وطني بالدرجة الأولى، وتقوم على الجانب الإنساني..

هاجسها الأساسي هو مستقبل الوطن..

وطن يتسع لكافة أبنائه ويتسامح معهم حين يخطئون..

بيد أن هناك العديد من الصعوبات التي تعترض مثل هذه المبادرات..

ملف السلفية بين تطرفين..

http://www.journalmaroc.com/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A3%D8%AD%D8%B6%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%AA/

فمن جهة هناك التيارات المتطرفة داخل الجسم السلفي التي ليس لها أي استعداد للقيام بمراجعات عميقة لخلق مساحات مشتركة مع الآخر، وتعتبر بأن من وظيفتها إحياء "الفريضة الغائبة" والقيام بواجب الجهاد، ولذلك وجهتها المفضلة هي مناطق التوتر في العالم والاصطفاف إلى جانب "فسطاط الحق" ضد "فسطاط الباطل"..

ومن جهة أخرى هناك التيارات المتشددة داخل الدولة التي لا تنظر إلى هذا الملف إلا من الزاوية الأمنية الضيقة، وترفض أي محاولة لفهم الأسباب العميقة لبروز الحالة السلفية، وترفض الاعتراف بأي خطأ يمكن أن يكون قد ارتكب في حق بعضهم..

إن التطرف الموجود في المجتمع يمكن أن يلتقي مع التطرف الموجود داخل الدولة وهو ما يهدد أي محاولة لنزع فتيل التوتر مع هذه الجماعات والسعي لإدماجها في الحياة العامة..

هذا الاختيار من الطرفين يدفع إلى تنامي الشعور بالمظلومية لدى العشرات من السجناء ضمن تيار "السلفية الجهادية"، في غياب أي مساعي مؤسساتية للحوار معهم، ويدفع العديدين منهم إلى الإصرار على عدم التعبير على أي مواقف معتدلة اعتقادا منه بأنه سيقدم تنازلات مجانية لفائدة "الدولة الظالمة"..

كما يدفع مؤسسات الدولة من جهة أخرى إلى صم آذانها عن سماع أي صوت حقوقي ينبه إلى خطورة هذا الملف..

والمفارقة أن الأصوات المعتدلة داخل السجون تلتزم الصمت في الوقت الذي يسارع خطاب متطرف إلى الحديث باسم الجميع رافضا أي محاولة للحوار حول قضيته، ومتبنيا خطابا تصعيديا ضد الدولة، مطالبا إياها في نفس الوقت بحل مشكلته!

وهو ما يساهم في دفع جهات متطرفة داخل الدولة إلى تعميم التوصيف الجاهز للخطاب السلفي، وتصنيفه ضمن الخطابات المتشددة التي تمثل تهديدا لاستقرار وأمن المجتمع..

وهو ما يعني في النهاية أن الضحية الحقيقية من وراء هذا التقاطب هو عائلات المعتقلين وذويهم الذين يعانون يوميا أمام السجون، ويكابدون من أجل توفير لقمة العيش لأبنائهم في غياب أزواجهم أو أبنائهم المعتقلين، وفي غياب أي التفاتة من طرف الدولة ومؤسساتها لهذه الشريحة التي تؤدي ثمن وجود أقربائها في السجون..

ما لايدركه البعض أن التحولات الجارية في العالم العربي كشفت عن لاعب جديد في الساحة السياسية هو الفاعل السلفي بتعبيراته المختلفة..

غير أن التيار الأكثر إثارة للقلق هو تيار "السلفية الجهادية" الذي ينقسم بدوره إلى عدة تيارات، وهو ما يستدعي ضرورة الانتباه من أجل بلورة رؤية عميقة تحاول فهم الأسباب العميقة لبروز الحالة السلفية، وتعمل على تأطيرها ضمن مقاربة استباقية قابلة للاحتضان على المستوى الاجتماعي والسياسي..

التيار السلفي جزء من الحالة الإسلامية في العالم العربي، يمكن أن يمثل خطورة كبيرة إذا انزلقت بعض مفرداته إلى العنف كاختيار منهجي..

ومن هنا ضرورة فتح نقاش عميق مع هذه التيارات والإنصات إلى مواقفها الحقيقية من العنف ومن مستلزمات العيش المشترك داخل وطن يتسع لجميع أبنائه في ظل مناخ من الأمن والاستقرار ينبغي أن يحافظ عليه الجميع..

إحداث لجنة التتبع و اليقظة باللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون السمارة

في إطار الاحتجاجات التي تشهدها مدينة العيون، و التي يدعو فيها اصحابها إلى تقرير مصير الصحراويين، و ما تشهدها من مواجهات بين المتظاهرين وقوات الأمن وما يسفر عنها من وقوع إصابات، أحدثت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون السمارة لجنة للتتبع واليقظة مداومة على مدار 24 ساعة، تحت رئاسة محمد سالم الشرقاوي رئيس اللجنة الجهوية إلى جانب بعض أعضاء اللجنة.

و تهتم لجنة التتبع واليقظة بالجانب الحقوقي للمواطنين، و الحق في التظاهر السلمي بعيدا عن العنف، و مؤازرة ضحايا التدخل الأمني وتتبع حالتهم سواء بالمستشفى أو بإقامة سكناهم.

يذكر أن اللجنة الجهوية المذكورة قامت مساء اليوم الاثنين 29 ابريل الجاري، بزيارة لمستشفى الحسن بن المهدي بالعيون، لتتبع الحالة الصحية لعدد من الصحراويات و الصحراويين المصابين على إثر المواجهات العنيفة التي شهدتها بعض أحياء العيون.

وفي السياق ذاته، أكد مصدر من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون السمارة أن هذه الخيرة لها تواصل مباشر ببعض السفارات الأجنبية والمنظمات الدولية التي تتابع الأوضاع الأمنية والحقوقية بالصحراء.

http://sahara24.net/news2797.html

معطلون بالعيون يتضامنون مع عضوي اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان

نحن خريجو برنامج OCP SKILLS العيون (مجازون و تقنيون)، ندين ونشجب ما تعرض له أعضاء المجلس الجهوي لحقوق الانسان للعيون السمارة كل من السيد: سيدي أحمد بوهدا رئيس لجنة الحماية بالمجلس الذي واكب الإعتصام من بدايته الى غاية التدخل المخزني العنيف بمختلف تشكيلاته و الذي عرف سقوط ضحايا في صفوف المعطلين تم نقلهم إلى المستشفى الإقليمي الحسن بالمهدي الذي عرف هو الآخر تطويق أمني مخزني غير مسبوق بلباس مدني، حيث تعرض بمعية رئيس المجلس محمد سالم الشرقاوي لألفاظ نابية ماسة بالكرامة البشرية و تضييق على مهامهما بل أكثر من ذلك تم نعتهما بالإنفصال لا لشيء إلا لكونهما صحراويين، على الرغم من الإشادة التي حضي بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان من القصر الملكي و كذا الأمم المتحدة في تقرير رووس الأخير.

http://sahara24.net/news2806.html

خلال تصريح لممثل مجلس اليزمي بالصحراء : أمن العيون في ورطة

في حوار حصري ل"كود". محمد سالم الشرقاوي رئيس لجنة حقوق الانسان بالعيون يقول كل شيء عن احداث العيون في اول خروج إعلامي له: اعضاء من اللجنة تعرضوا للسب من قبل رجال الامن وتمت مداهمة بيوت صحروايين ولدينا صور بذلك وهذا امر خطير .

في أول خروج اعلامي له، خص محمد سالم الشرقاوي، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالعيون بوجدور الساقية الحمراء وعضو المجلس الوطني لحقوق الانسان، "كود" بحوار شامل. الشرقاوي تحدث عن كل المواضيع عن دور المجلس الوطني لحقوق الانسان في احداث العيون والسمارة وبوجدور

الشرقاوي تحدث بدون طابو في حوار سيغضب اكثر من جهة
كود": أصدرت الكوديسا والجمعية المغربية لحقوق الانسان وولاية العيون تقارير وبيانات صحافية حول ما حدث ويحدث في العيون وبوجدور والسمارة الا اللجنة الجهوية لحقوق الانسان، لماذا هذا الصمت؟

اللجنة الجهوية تقوم بدورها على اكمل وجه، وعندما اقول ان اللجنة تشتغل فلا يمكنك تصور حجم الاكراهات التي نواجهها:
امكانات قليلة ومحدودة

اطر محترفة ولكن حجم العمل اصبح يرهقهم كثيرا

الاعضاء على الرغم من انشغالاتهم وضعوا انفسهم في خدمة اللجنة وخصصوا مزيدا من وقتهم

الرصد في الميدان يقوم به اشخاص محترفون ونحن نحاول ان نوفر لهم الحماية اللازمة، ولكنهم تعرضوا في مرات عديدة للاستفزاز والسب والشتم من طرف افراد الامن. وهذا ليس صمتا وانما هو انضباط
والذي لا تعرفونه اننا تدخلنا في حالات كثيرة وقدمنا المساعدة للمصابين بالمستشفى ووقفنا على تسلمهم لشهادات طبية بل ان طبيب عضو في اللجنة يشرف على العلاج بنفسه وبمساعدة الاخوان بالمستشفى. ولدينا منسق مجموعة الحماية متواجد باستمرار بالمستشفى وبالاحياء التي تشهد احتجاجات

ونحن على تواصل تام مع المجلس مركزيا ونرفع تقارير يومية عن الاوضاع ونقدم التوصيات للسيد الرئيس في ما يمكن اتخاذه من اجراءات استعجالية وتدخل لدى السلطات بالرباط.

هذا ليس صمتا وانما هو انضباط لمنهجية العمل المعتمدة لدى اللجان الجهوية في علاقتها مع المجلس مركزيا ونحن رافع اساسي للمجلس وبالتالي نصب بشكل مباشر كل المعطيات والتقارير والتوصيات في المجلس.

http://sahara24.net/news2813.html

"گود": تحدثت تقارير حقوقية مغربية وأجنبية عن خروقات كثيرة في حقوق الانسان عن اعتداءات على متظاهرين انفصاليين وعن اعتداءات ضد الامن، انتم تابعتم وواكبتم كل المسيرات والتظاهرات هل فعلا هناك تورط للامن في اقتحام البيوت واستعمال الأسلحة البيضاء...؟

نعم نحن واكبنا كافة المسيرات والتظاهرات وتواصلنا مستمر مع الجمعيات الحقوقية التي تنادي بالخروج والاحتجاج وكذلك مع السلطات. هناك روايات متعددة من الطرفين ونحن ما نرصده يتم تضمينه بتقارير ترسل الى المجلس مركزيا.وبالفعل توصلنا بشكايات من مواطنين يدعون تعرضهم للضرب والتعنيف والسب والشتم ومداهمة البيوت وانتقلنا للمعاينة على ارض الواقع. وهؤلاء المواطنين يطلبون انصافهم، بل ان الذين تمت مداهمة بيوتهم قاموا باغلاق النوافذ والابواب بالاسمنت ولدينا صور بذلك وهذا امر خطير.

لدي ملاحظة على مصطلح انفصاليين حيث اعتبر ان هناك حاملي مواقف من قضية الصحراء مؤمنين بمبدأ تقرير المصير، وهذا يدخل ضمن حق التعبير وحمل الرأي ونحن لانعترض على الحق في التعبير عن الرأي بشكل سلمي.

گود": بنى المجلس في العيون ثقة مع جميع السكان ومع جميع الجمعيات انفصالية او وحدوية ومع المينورسو ومع جمعيات دولية الا يمكن توظيف هذه المصداقية للقيام بما يشبه المصالحة بين الدولة وبين الجمعيات الانفصالية؟

المجلس ذهب ابعد من ذلك، وهو انه جمع الخصوم على طاولة واحدة اثناء التكوين وعبروا عن افكارهم بكل حرية وتبادلوا الاراء وكانوا يمضون خمسة ايام مجتمعين ويتناولون الطعام على مائدة واحدة. ولك ان تتصور التسامح الكبير والانسجام الذي يظهره الجميع على الرغم من ان كل طرف مقتنع بافكاره ويدافع عنها.

المجلس الوطني لحقوق الانسان هو مؤسسة مستقلة تشتغل بشكل محايد وهذا تاكد عبر محطات عديدة ومن خلال تقاريرة عدة ،وبالتالي نحن كالية جهوية تمثل امتدادا حقيقيا للمجلس الوطني لا بد ان نكون ملتزمين بنفس الروح وبنفس النهج وخلال فترة التاسيس الخاصة باللجان الجهوية قام المجلس من خلال رئيسه ادريس اليزمي وامينه العام محمد الصبار بمجموعة من الاستشارات الكبيرة لكل مكونات المشهد الحقوقي وبهذا نكون قد انفتحنا على كل المناضلين والمناضلات بالمنطقة .

گود": لماذا لا يدافع المجلس الوطني لحقوق الانسان عن حق الصحراويين الانفصاليين في تأسيس جمعيات والتظاهر دون منعهم او الاعتداء عليهم؟

تلقينا شكايات من بعض الجمعيات والمجلس منكب على هذا الامر وقام ببعض الاجراءات.

وفي رأيي أن هناك العديد من الايجابيات في منح هذه الجمعيات الفرصة في الاشتغال بشكل قانوني لأنها ستخلق فضاء ايضافيا للتأطير والتنظيم الذي يساعدنا على العمل بشكل اقوى ومسؤول ،ولأن ايضا في ذلك امتحان قوي للفعاليات المحلية في تدبير العمل الحقوقي القوي في المنطقة.

"گود": تحدثت تقارير حقوقية مغربية وأجنبية عن خروقات كثيرة في حقوق الانسان عن اعتداءات على متظاهرين انفصاليين وعن اعتداءات ضد الامن، انتم تابعتم وواكبتم كل المسيرات والتظاهرات هل فعلا هناك تورط للامن في اقتحام البيوت واستعمال الأسلحة البيضاء...؟

نعم نحن واكبنا كافة المسيرات والتظاهرات وتواصلنا مستمر مع الجمعيات الحقوقية التي تنادي بالخروج والاحتجاج وكذلك مع السلطات. هناك روايات متعددة من الطرفين ونحن ما نرصده يتم تضمينه بتقارير ترسل الى المجلس مركزيا.وبالفعل توصلنا بشكايات من مواطنين يدعون تعرضهم للضرب والتعنيف والسب والشتم ومداهمة البيوت وانتقلنا للمعاينة على ارض الواقع. وهؤلاء المواطنين يطلبون انصافهم، بل ان الذين تمت مداهمة بيوتهم قاموا باغلاق النوافذ والابواب بالاسمنت ولدينا صور بذلك وهذا امر خطير.

لدي ملاحظة على مصطلح انفصاليين حيث اعتبر ان هناك حاملي مواقف من قضية الصحراء مؤمنين بمبدأ تقرير المصير، وهذا يدخل ضمن حق التعبير وحمل الرأي ونحن لانعترض على الحق في التعبير عن الرأي بشكل سلمي.

گود": بنى المجلس في العيون ثقة مع جميع السكان ومع جميع الجمعيات انفصالية او وحدوية ومع المينورسو ومع جمعيات دولية الا يمكن توظيف هذه المصداقية للقيام بما يشبه المصالحة بين الدولة وبين الجمعيات الانفصالية؟

المجلس ذهب ابعد من ذلك، وهو انه جمع الخصوم على طاولة واحدة اثناء التكوين وعبروا عن افكارهم بكل حرية وتبادلوا الاراء وكانوا يمضون خمسة ايام مجتمعين ويتناولون الطعام على مائدة واحدة. ولك ان تتصور التسامح الكبير والانسجام الذي يظهره الجميع على الرغم من ان كل طرف مقتنع بافكاره ويدافع عنها.

المجلس الوطني لحقوق الانسان هو مؤسسة مستقلة تشتغل بشكل محايد وهذا تاكد عبر محطات عديدة ومن خلال تقاريرة عدة ،وبالتالي نحن كالية جهوية تمثل امتدادا حقيقيا للمجلس الوطني لا بد ان نكون ملتزمين بنفس الروح وبنفس النهج وخلال فترة التاسيس الخاصة باللجان الجهوية قام المجلس من خلال رئيسه ادريس اليزمي وامينه العام محمد الصبار بمجموعة من الاستشارات الكبيرة لكل مكونات المشهد الحقوقي وبهذا نكون قد انفتحنا على كل المناضلين والمناضلات بالمنطقة .

گود": لماذا لا يدافع المجلس الوطني لحقوق الانسان عن حق الصحراويين الانفصاليين في تأسيس جمعيات والتظاهر دون منعهم او الاعتداء عليهم؟

تلقينا شكايات من بعض الجمعيات والمجلس منكب على هذا الامر وقام ببعض الاجراءات.

وفي رأيي أن هناك العديد من الايجابيات في منح هذه الجمعيات الفرصة في الاشتغال بشكل قانوني لأنها ستخلق فضاء ايضافيا للتأطير والتنظيم الذي يساعدنا على العمل بشكل اقوى ومسؤول ،ولأن ايضا في ذلك امتحان قوي للفعاليات المحلية في تدبير العمل الحقوقي القوي في المنطقة.

گود": هل تلمس ان الدولة صادقة في بدء صفحة جديدة تحترم حقوق الانسان في الصحراء وفي حال انتهاكات لهذه الحقوق هل تفكر في اتخاذ مواقف كإعلان الاستقالة مثلا

المهم اننا صادقون في الدفاع عن حقوق الانسان واظن ان الخصم قبل الصديق يتابع ما نقوم به والمجهودات الجبارة التي قمنا بها فلعلمكم اننا نظمنا الى حد الان اكثر من 90 نشاطا مابين التحسيس والتكوين والزيارات الميدانية هذا دون احتساب التدخلات الاستباقية الكثيرة والتي ننزع بها فتيل التوتر في الكثير من الاحيان. وسازودك ببعض الاحصاءات:

فهناك 15 دورة تدريبية (3 بشراكة مع معهد جنيف لحقوق الانسان)

بالاضافة الى 8 زيارات للسجون

و5 زيارات للمستشفيات

وقام المجلس ب6 زيارات لمراكز حماية الطفولة

اكثر من 17 لقاء تواصلي تحسيسي.

اما فيما يتعلق بموقف معين فانني دائما على استعداد لبذل اكبر جهد لتقديم اجود عمل باخلاص ولست مرتبطا في عملي بمسألة منصب ، واشتغل بضمير حي وحين احس ان هناك ما يكفي من الظروف التي تمنعني من الوفاء بالتزاماتي المهنية ساكون في صفوف المجتمع ولن اكون عدوا آن ذاك لاحد

گود": سبق ان ثارت ثائرتكم ضد اعتداء سافر ضد امرأة في بوجدور هل كل ما قمتم به مجرد زوبعة إعلامية ولماذا لم يتخذ اي إجراء في هذا الخرق السافر؟

ان مسؤوليتي تفرض علي العمل بصدقية اضافة الى غيرتي على المرأة الصحراوية وبصدق ولم تسقط دموعي يوما في الدفاع عن قضية مجتمعي مجرد تمثيل أو زوبعة وانما يكون ذلك تعبيرا حقيقيا عن آلام معينة وأماثة ، والواقعة التي اشرت اليها كانت محط اهتمام للمجلس الوطني بكل أعضائه، ولم يتردد السيد الرئيس و لا الاعضاء المعنيين في تخصيص لجنة والتوجه الى مدينة بوجدور للقيام بالواجب وممارسة الصلاحيات، وهذه ملامسة حقيقية لانتظارات المجتمعومحتوى التقرير يبقى داخلي وخاص.

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

16/10575

الأمن مشارك رسمي في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بالبرازيل

أحمد حرزني يكشف عن جذوره المشتركة مع الهنود الحمر في أدغال الأمازون

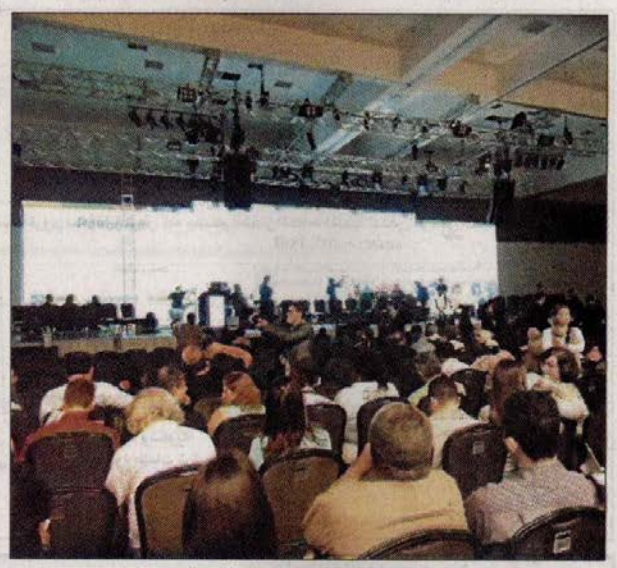

الجلسة الافتتاحية بالمركز الدولي للمؤتمرات ببرازيليا

أعضاء من الوفد المغربي

برازيليا: بديعة الراضي

قال أحمد حرزني، بعد الاستماع الى مداخلة الباحث الأنتروبولوجي طونيكو بنيتيس - من السكان الأصليين بالبرازيل- والذي تحدث عن معاناة الهنود الحمر في مداخلة مصحوبة بصور ماساوية، انه تأثر كثيرا بما قدمه طونيكو من صور معبرة عن القهر والتعذيب الذي عاشه السكان الأصليون للبرازيل، وان تأثيره نابع من المشترك القوي الذي يجمعه مع الهنود الحمر في أدغال الأمازون، كاشفا عن قلادة حملها حرزني في صدره منذ صغره، وهي عبارة عن هدية من والدته التي قلدته إياها في إشارة إلى أصوله الأمازيغية، و تحمل القلادة رسما شبيها بذلك الذي يخص الهنود الحمر.

وكان أحمد حرزني، قد تكلف بإلقاء كلمة المغرب في ورشة حول الاعتراف بحقوق الإنسان، في إطار أشغال المنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي ينظم ببرازيليا عاصمة البرازيل في الفترة الممتدة مابين 10 و13 دجنبر الحالي. وطرحت الورشة كمحاور لها، الحقوق الثقافية والضمانات الكفيلة بالاعتراف بحقوق الانسان . وتطرق أحمد حرزني في مداخلته إلى الضمانات الدستورية الكفيلة بالاعتراف بالحقوق الانسان، والممثلة في جانبين أساسيين، أولا الدستور ثم القوانين المصاحبة لتفعيله، إضافة الى الرقابة المدنية. كما تناول حرزني التجربة المغربية في العدالة الانتقالية، مستحضرا مسار المغرب في المنظومة الحقوقية والخطوات والمكاسب التي تتمثل في الانصاف والمصالحة وجبر الضرر الفردي والجماعي، ناهيك عن مدونة الأسرة والمناصفة وإحداث المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى غير ذلك من المكاسب التي جعلت رئيسة الجلسة تنوه بالتجربة المغربية وتدعو إلى تطويرها في افق منظومة حقوقية متكاملة مصحوبة بالقوانين الكفيلة باجراتها.

وقد لقي عرض حرزني تجاوبا في القاعة التي ضمت إلى جانب المنظمات الحقوقية البرازيلية وامريكا اللاتينية، شخصيات من مختلف التنظيمات المدنية من مختلف دول العالم.

ووجهت أسئلة لحرزني تخص وضعية حقوق الإنسان بالصحراء. وكان جوابه أن وضع حقوق الإنسان لا يختلف بين شمال المغرب و جنوبه، وان المغاربة لهم نفس الحقوق ويتعرضون لنفس الانتهاكات، وان قضية حقوق الانسان في الصحراء أثيرت من منطلق سياسي، فالبداية التي حددها حرزني في السنوات الأولى لسبعينات القرن الماضي لم تطرح قضية الانفصال، وكان همها الديمقراطية في جميع التراب المغربي، والذي حصل أن قوى إقليمية - لم يشر إليها بالاسم - دخلت على الخط وحرفت مسار الحركة.

وانطلق حرزني في الجواب عن السؤال الملغوم من وضعه كمناضل يساري عايش بداية الحركة التي أصبحت فيما بعد انفصالية، نتيجة تدخلات أطراف إقليمية، وإذا كان لهذا مبرراته في سنوات الرصاص - يضيف حرزني - فبعد التحولات و الاصلاحات التي عرفها المغرب لم يعد مقبولا اللعب بنفس الأوراق، والصحراويون اليوم مدعوون الى الانخراط في ترسيخ المسار الديمقراطي، مشيرا إلى أن المغرب الذي طرح مشروع الحكم الذاتي قد بدأ خطواته العملية انطلاقا من دستور 2011 نحو ترسيخ نمط الجهوية الموسعة التي تكفل الخصوصية الثقافية لكافة الجهات في المملكة.

يشار إلى أن ممثل البوليساريو تسلل مرة أخرى الى ورش حول القضية الفلسطينية، محاولا أن يعطي لقضية الصحراء طابعا استعماريا، غير أن طرحه لم يجد صدى يذكر، خصوصا وان المنتدى له توجه مختلف عن كل تلك المنتديات التي اعتاد ممثلو جبهة البوليساريو تحقيق إنزال بها لنشر الإدعاءات ضد المغرب، وخلق التعتيم عن مسار القضية الذي قدم فيه المغرب مقترحات واقعية وعملية لإيجاد حل سلمي متفق عليه.

وكان المنتدى قد افتتح أشغاله بالمركز الدولي للمؤتمرات ببرازيليا بحضور نائب الرئيسة وكاتبة الدولة المكلفة بحقوق الانسان لدى رئيسة الدولة، وعدد من الشخصيات الرسمية والمدنية والسياسية من امريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا وممثل لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

ومثل المغرب بوفد هام ضم برلمانيين وجمعيات من المجتمع المدني واحزاب سياسية ونقابات والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وشخصيات سياسية ومدنية وإعلامية وجامعية، ومجموعة من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بتيندوف.

وفي جلسة ثانية عامة قالت، مرية ديروزاري كاتبة الدولة المكلفة بحقوق الانسان لدى رئيسة الدولة، أن رئيسة البرازيل ستسلم جائزة للمدافعين عن حقوق الانسان، كما ستتقدم دولة البرازيل بمشروع قانون للأمم المتحدة يتعلق بمناهضة التعذيب، وهو القانون الذي سيعطي صلاحيات التفتيش للأمم المتحدة من أجل التدخل لحماية حقوق الانسان في الدول المعنية بذلك. وهي الجلسة التي تحدث فيها رئيس السكرتارية العامة لحقوق الإنسان متحدثا عن تعميق وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان من خلال التربية والتعليم، معتبرا أن العمل بذلك من بوابة التعليم والتربية كفيل بتعميم ثقافة حقوق الإنسان في كافة المجالات الإنسان، مشيرا إلى أن مشاركة رجال الأمن في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان تعبير عن الإرادة الحقيقية للسير قدما نحو ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان. ونتيجة لتحركات الوفد المغربي من داخل المنتدى والتعاون بين مختلف الحساسيات المدنية والسياسية المكونة من أربعين شخصية فاعلة في مختلف المجالات، قرر المنتدى العالمي لحقوق الإنسان عقد دورته الثانية بالمغرب، وستعلن البرازيل رسميا عن ذلك في جلسة الاختتام يوم 13 / 12 / 2013 ببرازيليا.

إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

2243/12/8

يلتمس المشتكي حسن لكناوي، الحامل للبطاقة الوطنية رقم GN17442 إنصافه ورفع الضرر عنه بسبب النصب والاحتيال في شأن نزاع حول حيازة عقار من الغير حسب الوارد في شكايته. ويقول المشتكي إنه حرم، بعد تزوير المشتكى به وثائق إدارية، من نصيبه في الأرض الموروثة عن والده لكونه من ذوي الحقوق السلالية، وأضاف أن النزاع امتد لما يزيد عن اثنتي عشرة سنة دون حل ويلتمس إنصافه للحد من معاناته اليومية بسبب عدم وجود مكان للسكن فيه مما يعرضه للتشرد والضياع بعد أن أصبح دون مأوى.

السلطات ترغمها على الإفراغ لتحويل المعتقل السابق إلى متحف لحفظ الذاكرة

عائلات مقيمة بدار بريشة معرضة للتشرد

22412

جمال وهبي

لم يكد يمر أسبوع على التزام ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بتحويل «دار بريشة» بتطوان، المعتقل السري الأول، إلى متحف لحفظ الذاكرة، حتى هرعت السلطة إلى السكان المقيمين بالمنزل منذ أكثر من 40 عاما، لإرغامهم على إفراغ «دار بريشة»، معرضة حياة 4 عائلات للتشرد.

وزارت «المساء»، أول أمس، دار ابريشة والتقت بالعائلات التي تقطنها، والتي تندد بتهديدات وضغوطات السلطة التي تحاول جاهدة إفراغها. وفي الوقت الذي زف اليزمي للحاضرين، في ندوة «المعتقل السري دار بريشة جزء من المشروع الوطني لحفظ الذاكرة»، خبر تحويل الدار التي شهدت بداية الاعتقال السري في المغرب إلى متحف لحفظ الذاكرة، فإنه لم يكن مكترثا بمصير أربع عائلات تقيم في المنزل ذاته.

وقال عبد السلام، الذي يقارب سنه 80 عاما، إنه يقطن في «دار بريشة» منذ أكثر من 40 سنة، رفقة عائلته، حيث كان يتعاطى للفلاحة في الأرض المجاورة لها منذ ذلك الوقت. وكشف عبد السلام وابنته خديجة أن عون سلطة طرق باب بيتهم صباح أول أمس، ليطلب منه التوقيع على وثيقة لا تتضمن أي شيء ماعدا شعارا لوكالة التدبير المفوض للماء والكهرباء «أمانديس»، وهو الطلب الذي قوبل بالرفض من طرف عبد السلام، فيما أكدت سيدة أخرى بالمنزل أن عون السلطة حاول التحايل عليهم للتوقيع على وثيقة على بياض، ليتم دبجها فيما بعد من طرف السلطة بما قد يوقف تزويدهم بالكهرباء، لأنهم لا يتوفرون على ربط بالماء الصالح للشرب.

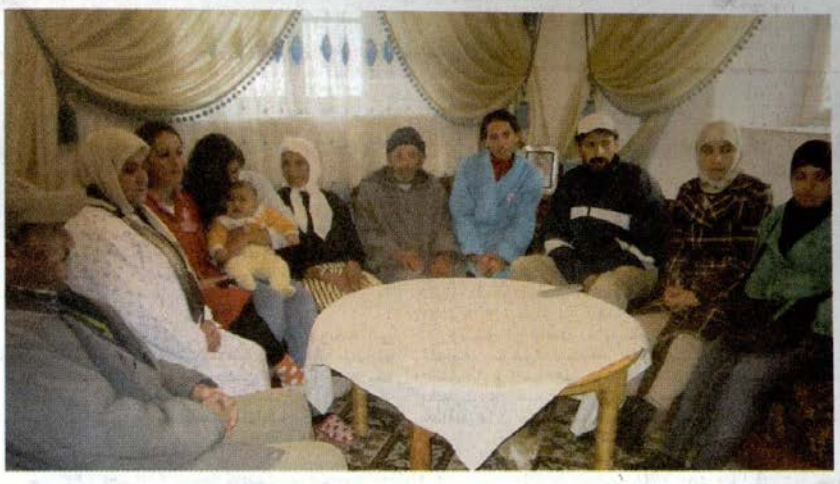

وأضاف محدثنا أن السلطات عرضت عليهم ثلاث شقق صغيرة جدا ودون المستوى وذلك فقط من أجل إخلاء الدار، كما فرضت على أختين متزوجتين الإقامة في بيت واحد، وهو ما رفضته العائلات. وتساءل العديد من الحقوقيين الذين زاروا عائلات «دار ابريشة» لمؤازرتهم، كيف لرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ورئيسة لجنته لحقوق الإنسان بجهة طنجة أن يتحدثا في الندوة ذاتها عن «تحويل دار بريشة» إلى متحف فيما السلطة الولائية تعرض حياة سكانها للتشرد وتضغط عليهم عبر قائد المنطقة الترابية وأعوان السلطة.

وتعتبر «دار ابريشة» أعرق معتقل سري بالمغرب، وهي شاهدة على أفظع عمليات الاختطاف والتعذيب والتصفية الجسدية، في صفوف السياسيين الشوريين، وهي ممارسات كانت حسب الروايات والشهادات، أفظع وأبشع ربما من الممارسات التي مورست في فترات الستينيات والسبعينيات والثمانينيات والتسعينيات، كما رواها ناجون من جحيم الموت.

دار بريشة في تطوان تم بيعها قبل اعوام لمنعش عقاري بمدينة تطوان، وكان ذلك على عهد رئيس جماعة تطوان سيدي المنظري. وظلت تلك الصفقة واحدة من تلك الصفقات المسكوت عنها، لكنها كانت ستكلف التاريخ المغربي ثمنا غاليا لولا أنه وهبها مؤخرا للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، لكن الهبة تضمنت، على ما يبدو، العائلات التي تقيم فيها والمعرضة حاليا للتشرد.

في خضم التدخلات الأمنية التي تطالهم

المعطلون يدعون المجلس الوطني للحقوق الإنسان إلى تحمل مسؤليته

ح-م

■ نددت مجموعة البديل والاستمرارية للأطر العليا المعطلة 2011، بصمت المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على ما تتعرض له هذه الفئة من تدخلات أمنية عنيفة تفند كل ما تروج له الحكومة في مجال حقوق الإنسان، حيث لازال الوضع الحقوقي يزداد سوءا، خاصة في ظل الحكومة الحالية، التي انتهجت مقاربة أمنية في تعاملها مع ملف الأطر العليا المعطلة، التي أصبحت تتعرض لتدخلات أمنية همجية لاتراعي كرامة و حقوق الإنسان.

وعبرت المجموعة عن استنكارها للوضع عبرخوضها لوقفة احتجاجية أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، تزامنا مع الاحتفال بالذكرى الأممية 65 لحقوق الإنسان.

كما استغربت المجموعة ذاتها في بيان توصلت«رسالة الأمة» بنسخة منه من المواقف التي أصبح يتبناها المجلس فيما يخص ملف الأطر العليا المعطلة، و هي مواقف حسب البيان «تعبرعن تنكر المجلس لمهامه التي من المفروض أن يدافع عنها..

وشددت مجموعة البديل و الاستمرارية للأطر العليا المعطلة عن تشبثها بالإدماج المباشر والفوري في أسلاك الوظيفة العمومية، طبقا للمرسوم الوزاري الاستثنائي 02.11.100 و عن استمرارها في التواجد بشوارع الرباط، إلى أن تتم تسوية أوضاعها .

واستنكر مصدرمن الأطر العليا المعطلة التدخلات الأمنية العنيفة التي طالت المعطلين خلال مسيرتهم النضالية أمام البرلمان، في إشارة منه إلى تسجيل بعض الإصابات التي وصفت حالتها بالخطيرة، دعيا في اتصال هاتفي ل«رسالة الأمة» الحكومة إلى التفاعل مع قضايا المعطلين والاستجابة لمطالبهم على ضوء الأزمة، التي يعيشونها والتي خلقت مناخا غيرطبيعي على نفسية المعنيين وتحولت إلى عائق أمام التنمية الشاملة المأمولة بالمغرب وفق ما أكده المصدر .

وفي منحى متصل، انتقد المتحدث طريقة التيسير الحكومي الذي وصفه ب«المتعثر» كونه لي ترقى إلى انتظارات المغاربة الذين يتخبطون في وابل من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تم تكريسها ضدهم كونهم الحلقة الأضعف، منذرا في الوقت نفسه من احتقان اجتماعي صعب جراء الإرهاقات المتتالية .

العلم

قضية الأساتذة المقصيين من الترقية تزداد تشعبا

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مواجهة واضحة ضد الحكومة

الرباط: عزيز اجهبلي

استقبل محمد لحو عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان نيابة عن محمد الصبار الأمين العام للمجلس، الذي كان في مهمة خارج أرض الوطن ممثلي التنسيقية الوطنية للأساتذة المقصيين من الترقية بالشهادات وذلك يوم الأربعاء 11 دجنبر الجاري بالرباط.

وقال عبد الرحمن خراطية منسق الإعلام للتنسيقية إن لحو تكلف باسم المجلس الوطني لحقوق الانسان بملف التنسيقية مؤكدا أن عضو المجلس أعلن تضامنه مع هؤلاء الأساتذة، وأعلن اعتراف المجلس الوطني بشرعية قضية الأساتذة المقصيين من الترقيه وشرعية مطالبهم.

وأضاف خراطية أن لحو قال بالحرف: «مادامت الشهادات سلمت لهؤلاء الأساتذة من طرف مؤسسات جامعية عمومية، وهؤلاء الأساتذة ولجوا الوظيفة العمومية عن طريق مباراة، فعدم الاعتراف بهذه الشهادات هو إهانة ضمنية للدولة».

وأوضح المنسق الإعلامي لهؤلاء الأساتذة في تصريح لجريدة «العلم» أن عضو المجلس الوطني لحقوق الانسان طلب في لقاء مع ممثلي الأساتذة تقارير مفصلة عن الإصابات الجسدية وعن التعنيف الذي لحق بهم خلا ل تدخل القوات العمومية يومي 2 و 5 دجنبر الجاري.

وأكد خراطية أن لحو تعهد برفع المجلس الوطني لحقوق الإنسان مذكرات لكل الجهات المعنية بما في ذلك وزارتي الداخلية والتربية الوطنية ورئاسة الحكومة، بالاضافة إلى أن المجلس الوطني سيعمل على مواكبة الجلسة التي ستتم فيما محاكمة المجموعة الأولى من الأساتذة، المتابعين في سراح مؤقت والتي ستنطلق يوم 8 يناير المقبل ، وكذلك مواكبة محاكمة المجموعة الثانية التي لم يتم بعد تحديد تاريخ جلستها.

ووعد لحو الأساتذة المقصيين من الترقية بتنصيب دفاع لمؤازرة المعتقلين المتابعين، كما سيتابع المجلس الوطني كل تفاصيل هذا الملف.

وتجدر الإشارة إلى أن استقبال المجلس الوطني لحقوق الإنسان للأساتذة المقصيين من الترقية بالشهادات جاء على إثر المسيرة الصامتة التي نظمها هؤلاء الأساتذة من أمام باب الحد في اتجاه مقر المجلس الوطني والتي شارك فيها أكثر من 6000 أستاذ حاملين للافتات بصور ال 26 معتقلا ولافتة تضم صورا للمعفيين والإصابات المختلفة على مستويات عديدة كالرأس والأرجل وجميع الأعضاء.

وأخبر خراطية أن هؤلاء الأساتذة نظموا يوم أمس الخميس 10 دجنبر الجاري مسيرة في اتجاه وزارة التربية الوطنية رافعين بطاقات حمراء للتأكيد على إنذارهم الأخير في وجه الحكومة.

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

الصبار لمعطل: «بأي حق تقتحم مؤسسات عمومية وتحتجز موظفين»

أطر محضر 20 يوليوز يحتجون على تصريحات الصبار ويشيعون «نعشه»

النعمان اليعلاوي 3321/14

مواجهة مفتوحة بين الحقوقي السابق محمد الصبار والمعطلين، على خلفية تصريحات أدلى بها الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في لقاء تواصلي بمقر حزب الاستقلال، طالب خلاله بـ «مراجعة ثقافة الاحتجاج، وضرورة تحلي المحتجين بالنضج والوعي حتى لا يتجاوزوا حدودهم، وهو نفس الوعي الذي ينبغي أن تتحلى به القوات العمومية حتى لا تفرط في استعمال العنف»، على حد تعبير الصبار في ذات اللقاء الذي خاطب فيه أحد المعطلين الذي انتقد لجوء القوات العمومية للعنف لتفريق المعطلين «بأي حق تقوم أنت الذي تحتج وتطالب بالشغل، باحتلال مقر حزب معين، وبأي حق تقتحم مؤسسات عمومية وتحتجز موظفين داخلها»؟ وعلى خلفية تلك التصريحات، أصدرت تنسيقية محضر 20 يوليوز للأطر العليا المطالبة بالإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية بيانا حمل انتقادات لاذعة للأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، معتبرا ما قاله الصبار «خطوة تصعيدية بالموازاة مع احتفال العالم باليوم العالمي لحقوق الإنسان».

التفاصيل (ص 4)

أطر «محضر 20 يوليوز» يحتجون على تصريحات الصبار ويشيعون «نعشه»

ن. ي

مواجهة مفتوحة بين الحقوقي السابق محمد الصبار والمعطلين على خلفية تصريحات أدلى بها الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في لقاء تواصلي بمقر حزب الاستقلال، طالب خلاله بـ «مراجعة ثقافة الاحتجاج، وضرورة تحلي المحتجين بالنضج والوعي حتى لا يتجاوزوا حدودهم، وهو نفس الوعي الذي ينبغي أن تتحلى به القوات العمومية حتى لا تفرط في استعمال العنف»، على حد تعبير الصبار في ذات اللقاء الذي خاطب فيه أحدَ المعطلين الذي انتقد لجوء القوات العمومية للعنف لتفريق المعطلين «بأي حق تقوم أنت الذي تحتج وتطالب بالشغل، باحتلال مقر حزب معين وبأي حق تقتحم مؤسسات عمومية وتحتجز موظفين داخلها». وعلى خلفية تلك التصريحات، أصدرت تنسيقية محضر 20 يوليوز للأطر العليا المطالبة بالإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية بيانا حمل انتقادات لاذعة للأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، معتبرا ما قاله الصبار «خطوة تصعيدية بالموازاة مع احتفال العالم باليوم العالمي لحقوق الإنسان»، كما استنكرت تنسيقية أطر محضر 20 يوليوز التصريحات السابقة للصبار على اعتبار أنه رئيس مؤسسة دستورية ضامنة لحقوق الإنسان، وهو ما «لا تترجمه تصريحات الصبار الذي تغاضى عن اتخاذ موقف واضح من التدخلات المفرطة التي يتعرض لها المعطلون كافة»، على حد تعبير بيان التنسيقية، التي انتقدت الصبار أيضا «لعدم اتخاذ موقف داعم لملف محضر 20 يوليوز كمؤسسة شاهدة على توقيع المحضر»، يضيف ذات البيان. وفي ذات السياق، لم تفوّت التنسيقية الفرصة للتأكيد على الأحكام الأخيرة التي أصدرتها المحكمة الإدارية بالرباط والتي قالت التنسيقية إنها أحكام «تؤكد في مجملها على شرعية محضر 20 يوليوز وعلى ضرورة التسوية الإدارية والمالية للمعنيين به في الوقت الذي لازال فيه الملف رائجا أمام محكمة الاستئناف، في تبادل للمذكرات التعقيبية بين هيئة دفاع كلا الأطراف»، بينما هاجمت التنسيقية ما اعتبرتها «تسريبات لمداولات هيئة القضاء تمس في العمق مبدأ استقلالية القضاء ونزاهته».

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان تعقد لقاء بشأن مهرجان الفيلم الحقوقي والتربوي

دعت **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة**، إلى لقاء إخباري لمهرجان الفيلم الحقوقي والتربوي، بمشاركة 40 ناديا للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان، يمثلها أساتذة وتلاميذ.

وحسب بلاغ توصلت ملفات تادلة بنسخة منه، فإن اللقاء الإخباري يأتي، في إطار الإعداد لفعاليات مهرجان الفيلم الحقوقي و التربوي المزمع تنظيمه في شهر ماي 2014، بهدف "تقوية التنسيق بين مختلف الفاعلين بالجهة من أجل النهوض بثقافة حقوق الإنسان في الأوساط التعليمية خاصة، ولدى فئات الشباب عامة".

ويأتي هذا اللقاء تفعيلا لاتفاقيتي الشراكة الموقعة بين اللجنة الجهوية والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة تادلة أزيلال، ونيابة وزارة التربية الوطنية بإقليم خريبكة.

كما يأتي البرنامج تكريسا للعمل المشترك مع كل من أندية التربية على المواطنة و حقوق الإنسان من جهة، و مع مؤسسة مهرجان السينما الإفريقية بخريبكة من جهة أخرى.

ومن المنتظر أن يعقد اللقاء الإخباري، يوم الأربعاء المقبل، 18 دجنبر بمقر الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة تادلة أزيلال، ابتداء من الساعة الرابعة بعد الزوال.

http://www.milafattadla.com/news1327.html

الجالية تطالب بن كيران بحل مجلس اليزمي وإنشاء مجلس أخر للهجرة

طالب أفراد الجالية الممثلين لمجموعة من التنظيمات المدنية بالخارج، بحل مجلس الجالية الذي يترأسه إدريس اليزمي

وقال المجتمعون في "دوزلدوف" الألمانية في نهاية لقائهم أول أمس السبت ان الجالية "تطالب حكومة بن كيران بحل مجلس الجالية الحالي نهائيا لوضع حد لهدر المال العام"، قبل أن يضيفوا في بيان توصلت "اليوم24" بنسخة منه أنه بالموازاة مع ذلك فإن الجالية " تؤكد مشاركتها الفعالة في إنشاء مجلس جديد للهجرة في 2014 وتوسيع صلاحياته، وتعزيز استقلاليته المالية والإدارية، في أفق تخويله إمكانيات واسعة للاضطلاع بمهامه على النحو المطلوب وتوسيع الإحالة وطلب الرأي منه، وكذا تخويله إمكانية المبادرة بإصدار أراء عن طريق أسلوب الإحالة الذاتية".

وأكد البيان نفسه على أن مجلس الهجرة الحالي، "لم يثبت أنه رفع أي رأي استشاري، كما ينص على ذلك القانون المنظم له، بما في ذلك الرأي الخاص بتركيبة المجلس المقبل، عدا الغياب الذي سجله بالنسبة إلى المهام الاستشرافية المنوطة به".

ووفق نفس المصدر فإن الجالية تطالب كذلك بتخويلها العضوية في 6 مؤسسات للحكامة من ضمن 7 نص الدستور الجديد على دسترتها، وهي **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، مؤسسة الوسيط الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، ومجلس المنافسة، والهيئة الوطنية للوقاية من الرشوة ومحاربتها والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

http://www.devanture.net/ar/news.php?id=83831

ندوة حول مشروع قانون مناهضة العنف ضد المرأة بأفورار

صحيفة الناس

نظمت جمعية «إنصات»، بتنسيق مع اللجنة الجهوية، لحقوق الإنسان بني ملال -خريبكة، لقاء تواصليا في أفورار يوم السبت الماضي كان الهدف منه تقديم قراءة نقدية لمشروع قانون مناهضة العنف ضد النساء. وقد قدّم هذه القراءة الأستاذ علال البصراوي، رئيس اللجنة الجهوية بني ملال -خريبكة، ومن الجسم القضائي الأستاذ أنس سعدون، وكذا الأستاذ حسين المرابط عضو جمعية «إنصات».

في المداخلة الأولى، أبرز الأستاذ البصراوي أن هذا المشروع تنظيمي أكثر مما هو مشروع قانوني، وأن القوانين الزجرية التي تضمنها ليست سوى تعديل للقانون الجنائي والمسطرة الجنائية. وألح على ضرورة وضع قانون مستقل عن القانون الجنائي، لأن هذا الأخير وحده غير كاف لمناهضة العنف ضد النساء. وأضاف أن اللغة المستعملة في مشروع القانون هي في غالب الأحيان عامة وفضفاضة، ومجال القانون هو مجال الضبط والتدقيق.

وفي الأخير، أكد أن اللجنة الوطنية التي تحدّثَ مشروع القانون عن إحداثها، ينبغي أن تكون تشكيلتها ملائمة، واختصاصاتها محكمة. أما الأستاذ أنس فقد أوضح أن مطلب إخراج هذا القانون ليس بالأمر الجديد، وإنما هو مطلب قديم، منذ مؤتمر بكين. وتناول الأستاذ مجموعة من المؤشرات السلبية الواردة في مشروع القانون من بينها عدم مشاورة المختصين الذين طالبوا به، ومن ضمنهم الجمعيات النسائية والحقوقية وعدم إنشاء قانون مختصّ، وجعل المرأة والطفل في مكانة واحدة، وغلبة الهاجس الأمني والزجري أكثر من العدالة التأهيلية، مع إغفال الجانب الوقائي. أما الإيجابيات فهي تكمن -حسب المتدخل- في إخراج موضوع العنف إلى مجال الحديث العمومي ووضع تعريف متقدم للتحرش الجنسي واتخاذ تدابير حمائية للمرأة المعنفة.

أما الأستاذ الحسين المرابط فقد سجل مجموعة ملاحظات، من بينها عدم تنصيص مشروع القانون على مراكز لإيواء النساء المعنفات، وعاب على واضعيه كونهم لم يستثمروا التراكمات المكتسبة، وبالتالي لم يشركوا الجمعيات والمنظمات النسائية والحقوقية.

حرزني: الاعتذار وحده لا يكفي لجبر الضرر

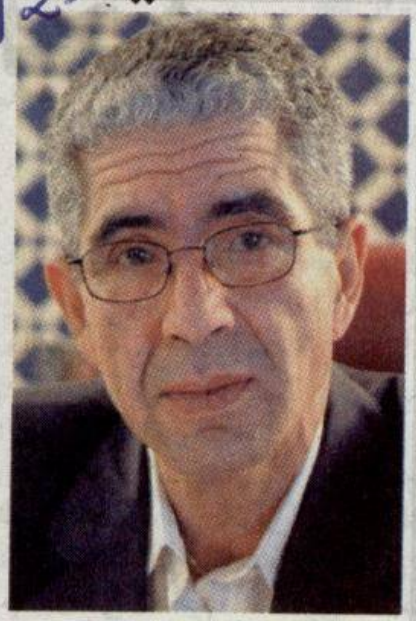

أكدأحمد حرزني الرئيس السابق للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أول أمس الأربعاء ببرازيليا، أن تكريس حقوق الإنسان يقتضي خلق فضاءات مؤسساتية مندمجة للتشاور لتقييم هذه الحقوق. وأكد حرزني، خلال مائدة مستديرة، نظمت على هامش المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، المنعقد بالعاصمة البرازيلية من 10 إلى 13 دجنبر الجاري، أن الاعتذار عن الخروقات الجسيمة لحقوق الإنسان لم يعد كافيا، خصوصا وأنه بات لزاما التفكير في برامج لجبر الضرر الجماعي عن الأضرار والمعاناة خلال فترات القمع، مؤكدا على ضرورة إحداث جمعيات ومراصد مستقلة لضمان احترام هذه الحقوق ومتابعة تقييم دقيق لتطورها

وأضاف أيضا أن "البرلمانات لم تعد تكفي لتأطير هذه الحقوق"، مشددا على ضرورة امتلاك آليات قانونية كفيلة بضمان تتبع أفضل لهذا الشأن..

وأبرز، في هذا الصدد، التجربة المغربية الرائدة في هذا المجال، وخصوصا ما يتعلق منها بإحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وهيئة الإنصاف والمصالحة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

قضية الأساتذة حاملي الشهادات المقصيين من الترقية تزداد تشعبا –المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مواجهة واضحة ضد الحكومة

استقبل محمد لحو عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان نيابة عن محمد الصبار الأمين العام للمجلس، الذي كان في مهمة خارج أرض الوطن ممثلي التنسيقية الوطنية للأساتذة المقصيين من الترقية بالشهادات وذلك يوم الأربعاء 11 دجنبر الجاري بالرباط.

وقال عبد الرحمن خراطية منسق الإعلام للتنسيقية إن لحو تكلف باسم المجلس الوطني لحقوق الانسان بملف التنسيقية مؤكدا أن عضو المجلس أعلن تضامنه مع هؤلاء الأساتذة، وأعلن اعتراف المجلس الوطني بشرعية قضية الأساتذة المقصيين من الترقيه وشرعية مطالبهم.

وأضاف خراطية أن لحو قال بالحرف: »مادامت الشهادات سلمت لهؤلاء الأساتذة من طرف مؤسسات جامعية عمومية، وهؤلاء الأساتذة ولجوا الوظيفة العمومية عن طريق مباراة، فعدم الاعتراف بهذه الشهادات هو إهانة ضمنية للدولة«.

وأوضح المنسيق الإعلامي لهؤلاء الأساتذة في تصريح لجريدة »العلم« أن عضو المجلس الوطني لحقوق الانسان طلب في لقاء مع ممثلي الأساتذة تقارير مفصلة عن الإصابات الجسدية وعن التعنيف الذي لحق بهم خلا ل تدخل القوات العمومية يومي 2 و 5 دجنبر الجاري.

وأكد خراطية أن لحو تعهد برفع المجلس الوطني لحقوق الإنسان مذكرات لكل الجهات المعنية بما في ذلك وزارتي الداخلية والتربية الوطنية ورئاسة الحكومة، بالإضافة إلى أن المجلس مواكبة الجلسة التي ستتم فيما محاكمة المجموعة الأولى من الأساتذة، المتابعين في سراح مؤقت والتي ستنطلق يوم 8 يناير المقبل ، وكذلك مواكبة محاكمة الوطني سيعمل على المجموعة الثانية التي لم يتم بعد تحديد تاريخ جلستها.

ووعد لحو الأساتذة المقصيين من الترقية بتنصيب دفاع لمؤازرة المعتقلين المتابعين، كما سيتابع المجلس الوطني كل تفاصيل هذا الملف.

وتجدر الإشارة إلى أن استقبال المجلس الوطني لحقوق الإنسان للأساتذة المقصيين من الترقية بالشهادات جاء على إثر المسيرة الصامتة التي نظمها هؤلاء الأساتذة من أمام باب الحد في اتجاه مقر المجلس الوطني والتي شارك فيها أكثر من 6000 أستاذ حاملين للافتات بصور ال 26 معتقلا ولافتة تضم صورا للمعفيين والإصابات المختلفة على مستويات عديدة كالرأس والأرجل وجميع الأعضاء.

وأخبر خراطية أن هؤلاء الأساتذة نظموا يوم أمس الخميس 10 دجنبر الجاري مسيرة في اتجاه وزارة التربية الوطنية رافعين بطاقات حمراء للتأكيد على إنذارهم الأخير في وجه الحكومة.

http://jarida-tarbawiya.blogspot.com/2013/12/majilsse-watani.html

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة تنظم اللقاء الإخباري لمهرجان الفيلم الحقوقي و التربوي

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة تنظم اللقاء الإخباري لمهرجان الفيلم الحقوقي و التربوي

تفعيلا لاتفاقيتي الشراكة الموقعة بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة والأكاديمية الجهوية للتربية و التكوين بجهة تادلة أزيلال من جهة ونيابة وزارة التربية الوطنية بإقليم خريبكة من جهة تانية.

و في إطار فعاليات مهرجان الفيلم الحقوقي و التربوي المزمع تنظيمه في شهر ماي 2014، يهدف هذا المهرجان إلى تقوية التنسيق بين مختلف الفاعلين بالجهة من أجل النهوض بثقافة حقوق الإنسان في الأوساط التعليمية خاصة، ولدى فئات الشباب عامة.

و تكريسا للعمل المشترك مع كل من أندية التربية على المواطنة و حقوق الإنسان من جهة، و مع مؤسسة مهرجان السينما الإفريقية بخريبكة من جهة أخرى.
تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة اللقاء الجهوي للإخبار والتعبئة حول المشروع بتنسيق مع الأكاديمية الجهوية للتربية و التكوين لجهة تادلا أزيلال و نيابة إقليم خريبكة.و يشارك فيه 40 ناديا للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان من خلال الأستاذ المشرف على النادي و التلميذ منسق النادي.بالإضافة إلى باقي المتدخلين و الشركاء.

http://www.azilal-online.com/permalink/17400.html

AL BAYANE

Ahmed Harzenni, ancien président du CCDH
La promotion des droits de l'Homme requiert la création d'espaces institutionnels de concertation et d'évaluation

M 345/4

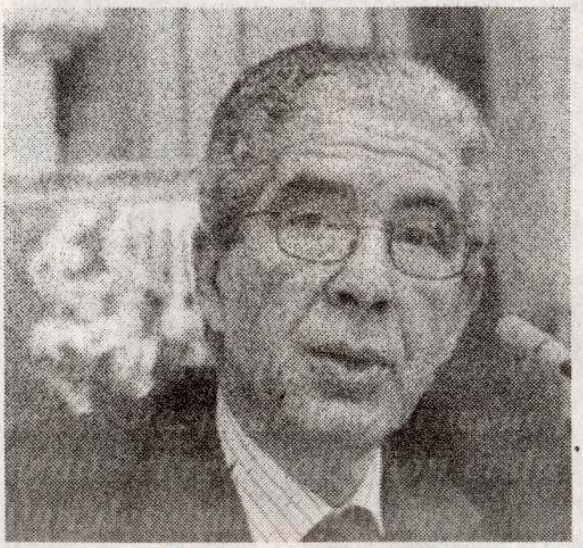

La promotion des droits de l'homme requiert la création d'espaces institutionnels inclusifs de concertation et d'évaluation, a affirmé, mercredi à Brasilia, l'ancien président du Conseil consultatif des droits de l'homme (CCDH), Ahmed Harzenni.

«Les parlements ne suffisent plus pour cadrer ces droits», a-t-il dit lors d'une table ronde dans le cadre du Forum mondial des droits de l'homme, soulignant la nécessité de se doter d'instruments légaux susceptibles d'assurer un meilleur suivi.

Par ailleurs, a-t-il noté, les excuses pour les violations graves des droits de l'homme ne sont pas suffisantes. Il est impératif, selon lui, de prévoir des programmes de réparation collective de préjudices subis pendant les périodes de répression, soulignant la nécessité de créer des assemblées et des observatoires indépendants pour garantir le respect de ces droits et pouvoir mesurer exactement l'évolution des libertés.

Il a cité, dans cette perspective, l'expérience pionnière du Maroc dans ce domaine, à travers la création du CCDH, de l'Instance équité et réconciliation (IER) et du Conseil national des droits de l'homme (CNDH).

M. Herzenni a salué le rôle important joué par ces institutions en matière de réconciliation tout en passant en revue les multiples réformes et réalisations accomplies, ces dernières années, par le Maroc en matière des droits de l'homme et de démocratie, lesquelles ont été couronnées par l'adoption en 2011 d'une nouvelle Constitution, confirmant ainsi le choix irréversible du pays de construire un Etat de droit démocratique.

M. Herzenni s'est particulièrement arrêté sur l'effort du Maroc en matière de rééquilibrage de ses régions, en prévoyant notamment une large autonomie dans les provinces du sud dans le cadre de la souveraineté du Royaume, afin de permettre à leurs populations de gérer leurs propres affaires locales.

Organisé à l'initiative du Secrétariat exécutif de la Présidence du Brésil, le Forum mondial des droits de l'homme (FMDH), qui connait la participation des représentants de quelque 80 pays, s'est ouvert mardi soir à Brasilia et se poursuivra jusqu'au 13 décembre.

Partenariat entre le CNDH et l'Université d'Oujda

Pour la consécration de la culture des droits de l'Homme et la démocratie

11245/10

Une convention de partenariat entre le Conseil National des Droits de l'Homme et l'Université Mohammed Ier d'Oujda, a été signée, mardi à Oujda, dans le but d'employer les moyens disponibles pour le renforcement et la consécration de la culture des droits de l'Homme, de la citoyenneté et la démocratie.

Cette convention signée par le président de l'Université Abdelaziz Sadouk, et le président de la Commission régionale des droits de l'Homme Oujda-Figuig, Mohamed El Amrati, en marge d'une journée d'étude organisée sous le thème «l'émigration et le droit d'asile au Maroc, vers une nouvelle approche», vise à renforcer les liens de coopération et l'institutionnalisation des mécanismes d'ouverture et de travail commun entre les deux parties. La convention vise également à optimiser l'utilisation des expériences et des compétences des deux institutions dans le but de renforcer les initiatives individuelles et collectives à même de promouvoir notamment l'esprit des droits de l'Homme et la recherche scientifique en matière des valeurs universelles des droits de l'Homme.

Ce partenariat porte également sur l'organisation d'une formation au sein de l'Université Mohammed Ier d'Oujda sur le thème «l'émigration, le droit d'asile et les droits de l'Homme», et la création d'un centre régional de documentation et d'information en matière des droits de l'Homme et de la citoyenneté. Cette convention qui s'inscrit dans le cadre de la consécration de l'esprit de citoyenneté, permettra aux étudiants de bénéficier des connaissances relatives aux droits de l'Homme ainsi que l'appui de leurs recherches et leurs activités en la matière, a souligné le président de l'Université.

Oujda

19/2 172/05

Partenariat entre le Conseil National des Droits de l'Homme et l'Université pour la consécration de la culture des droits de l'Homme et la démocratie

Une convention de partenariat entre le Conseil National des Droits de l'Homme et l'Université Mohammed Ier d'Oujda, a été signée, mardi à Oujda, dans le but d'employer les moyens disponibles pour le renforcement et la consécration de la culture des droits de l'Homme, de la citoyenneté et la démocratie.

Cette convention signée par le président de l'Université Abdelaziz Sadouk, et le président de la Commission régionale des droits de l'Homme Oujda-Figuig, Mohamed El Amrati, en marge d'une journée d'étude organisée sous le thème "l'émigration et le droit d'asile au Maroc, vers une nouvelle approche", vise à renforcer les liens de coopération et l'institutionnalisation des mécanismes d'ouverture et de travail commun entre les deux parties.

La convention vise également à optimiser l'utilisation des expériences et des compétences des deux institutions dans le but de renforcer les initiatives individuelles et collectives à même de promouvoir notamment l'esprit des droits de l'Homme et la recherche scientifique en matière des valeurs universelles des droits de l'Homme.

Ce partenariat porte également sur l'organisation d'une formation au sein de l'Université Mohammed Ier d'Oujda sur le thème "l'émigration, le droit d'asile et les droits de l'Homme", et la création d'un centre régional de documentation et d'information en matière des droits de l'Homme et de la citoyenneté.

Cette convention qui s'inscrit dans le cadre de la consécration de l'esprit de citoyenneté, permettra aux étudiants de bénéficier des connaissances relatives aux droits de l'Homme ainsi que l'appui de leurs recherches et leurs activités en la matière, a souligné le président de l'Université.

L'Observateur du Maroc
Spécial SIAM
Radioscopie du secteur agricole
p. 34-51

PSY CAUSE

Gérer les flux migratoires

24/16

Mohamed Sebbar, le Secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) se rendra à Alger pour participer à la conférence internationale sur La gestion des flux migratoires mixtes. Il cherchera avec d'autres participants *« des solutions efficaces et durables pour relever le défi de la gestion des flux migratoires mixtes à travers l'adoption d'une approche collective, globale et équilibrée »*. On sera peut-être obligé de commencer par définir ce que veut dire « collective ».

La promotion des droits de l'Homme au Maroc un choix stratégique (Acteur associatif)

Brasilia, 12 déc. 2013 (MAP) - La promotion des droits de l'Homme au Maroc est un choix stratégique, a souligné l'acteur associatif et membre du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH),** Abdelkader Azriâ. Le Maroc n'a eu de cesse de présenter son expérience pionnière en la matière, aux niveaux régional et international et de nouer des contacts avec d'autres parties afin de tirer profit de leurs expériences, a indiqué .M. Azriâ, dans une déclaration à la MAP, en marge du Forum mondial des droits de l'homme, qui se tient à Brasilia du 10 au 13 décembre.

Il a, par ailleurs, estimé que l'expérience marocaine nécessite davantage d'efforts de communication pour en assurer une large diffusion. La présence marocaine au forum s'inscrit dans le cadre d'une participation de prospection, a-t-il dit, car "nous sommes très intéressés par la question des droits de l'Homme et du renforcement des relations Sud-Sud, notamment avec l'Amérique Latine".

Dans le cadre de ces relations Sud-Sud, il était nécessaire d'examiner les moyens et mécanismes à même de les consolider encore plus, a relevé M. Azriâ, ce qui explique, selon lui, la forte présence marocaine à cette rencontre mondiale. Une importante délégation regroupant des membres de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme, du Conseil National des droits de l'Homme (CNDH), des partis politiques, des médias, des militants des droits de l'Homme et victimes des violations du Polisario à Tindouf, des parlementaires, des acteurs associatifs, des syndicalistes et des enseignants-chercheurs, représente le Maroc à ce forum.

http://www.menara.ma/fr/2013/12/12/926538-la-promotion-des-droits-de-l%E2%80%99homme-au-maroc-un-choix-strat%C3%A9gique-acteur-associatif.html

Rapport parlementaire – Nos prisons choquent les enquêteurs

Le quotidien arabophone Akhbar Al Yaoum a publié, hier, en exclusivité, les conclusions d'une enquête sur la prison de Kénitra, réalisée en mai dernier par la Commission de justice et de législation et des droits de l'Homme attachée à la Chambre des représentants. Le moins que l'on puisse dire, c'est que le rapport est accablant. Plusieurs enquêteurs parlementaires ont ainsi été dépêchés à la prison centrale de Kénitra. Ils ont recueilli de nombreuses informations concernant la prolifération des trafics de drogue, de téléphones portables, de cigarettes et de films pornographiques entre prisonniers, à l'intérieur même de l'établissement. Le rapport met également en avant, toujours selon Akhbar Al Yaoum, les conditions désastreuses de détention des prisonniers. Les députés ont été choqués par le grave problème d'hygiène qui réside dans la prison, témoignant avoir vu des rats dans les cellules. Les prisonniers n'auraient droit qu'à une douche par semaine et à une nourriture immangeable. Sans oublier, les "traitements cruels, inhumains ou dégradants". De plus, le rapport pointe la présence de 323 prisonniers atteints de "maladies psychiques et psychiatriques", sur un total de près de 1.900 détenus. Un constat qui ne surprend personne à part les parlementaires. Rappelons que le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** a publié un rapport en octobre 2012, qui décrit les mêmes symptômes dont souffrent nos prisons que le rapport de cette mission parlementaire.

http://www.1001infos.net/maroc/rapport-parlementaire-nos-prisons-choquent-les-enqueteurs.html

L'abolition de la peine de mort s'invite au parlement

Les participants au colloque "le Parlement, la réforme pénale et l'abolition de la peine de mort", ont plaidé, mercredi à Rabat, pour l'abrogation totale de la peine capitale au Maroc. Au cours de ce colloque de deux jours, initié par le Réseau des parlementaires marocains contre la peine de mort, les participants ont souligné la nécessité, pour le Maroc, de procéder à l'abolition de cette peine, en harmonie avec les dispositions de la nouvelle constitution et les recommandations de l'Instance équité et réconciliation et du **Conseil national des droits de l'Homme**, ainsi qu'en droite ligne du choix stratégique irréversible du Royaume en faveur de la promotion des droits humains. Ils ont ainsi émis des recommandations rejetant la substitution de la peine de mort, au cas où elle est supprimée, par la réclusion à perpétuité, proposant en lieu et place une détention allant jusqu'à 15 ans.

Après avoir appelé à la cessation des condamnations à la peine capitale et à l'amélioration des conditions de détention des condamnés à mort au Maroc, ils ont insisté sur l'impératif de garantir les ressources humaines nécessaires au bon fonctionnement du système judiciaire et de dispenser des formations aux magistrats sur le pluralisme linguistique et l'ouverture culturelle. Il convient, ont-ils dit, de faire le lien entre l'abolition totale de la peine capitale et la réforme globale de l'arsenal juridique marocain (code pénal, code de procédure pénale, code de justice militaire), estimant nécessaire que le Maroc "vote en faveur de la résolution de l'assemblée générale de l'ONU appelant à un moratoire sur la peine de mort, en vue de son abolition".

Les travaux de ce colloque ont gravité autour de trois séances, à savoir "l'abolition de la peine de mort: une nécessité de grande actualité", "la réforme pénale et la peine de mort: parcours vers l'annulation" et "le rôle des parlementaires dans l'abolition de la peine capitale". Fondé le 26 février dernier, le Réseau des parlementaires marocains contre la peine de mort, qui comprend 210 députés, s'active pour mobiliser le soutien nécessaire à l'abolition définitive de la peine de mort sur les plans national, régional et international.

Cette structure oeuvre ainsi à officialiser le moratoire sur les exécutions appliqué par le Maroc, à mettre en oeuvre les dispositions constitutionnelles relatives à la protection du droit à la vie et l'interdiction de la torture et de toutes les formes de traitements cruels et à réformer la législation pénale marocaine sur la base d'une politique pénale et répressive à caractère humain et éducatif.

http://fr.africatime.com/maroc/articles/labolition-de-la-peine-de-mort-sinvite-au-parlement